نص بيان وزارة الخارجية الأمريكية
بسحب تمويل السد العالى فى ٢٠ يوليو ١٩٥٦
وملاحظات الحكومة المصرية عليه

٢٧

اذاعت وزارة الخارجيه الامريكيه يوم ٢٠/٧/١٩٥٦ بيانا قالت فيه " بناء على طلب حكومة مصر اشتركت الولايات المتحده فى شهر ديسمبر عام ١٩٥٥ مع المملكة المتحده ومع البنك الدولى فى عرض لمساعدة مصر فى انشاء سد عالى على نهر النيل عند اسوان .

مشروع جسيم

ثم قالت . ان هذا المشروع ذو جسامة بالغة ، فان اتمامه يستغرق زمنا يتراوح بين ١٢ سنة و ١٦ سنه وتقدر نفقاته بنحو ١٣٠٠ مليون دولار منها اكثر من ٩٠٠ مليون بالعملة المحلية .

حقوق فى مياه النيل

وقالت . ان هذا المشروع لا يؤثر فى حقوق مصر ومصالحها وحدها ، بل يؤثر كذلك فى حقوق بلاد اخرى ومصالحها تسهم فى مياه النيل ومنها السودان واثيوبيا واوغندا .

" وكان العرض الذى قدم فى شهر ديسمبر يقضى بان تمنح الولايات المتحدة والمملكة المتحده مصر معونة لتمويل المشروع فى بعض مراحله الاولى التى ستقتصر اثارها على مصر وحدها مع العلم بان اتمام المشروع بجملته يحتاج الى حل مقبول لمسألة الحقوق فى مياه النيل . ."

تطورات غير ملائمة لنجاح المشروع

ومضى البيان فقال . " هناك اعتبار هام آخر يتعلق بامكان تنفيذ المشروع ومن ثم بجدوى المعونة الامريكية من الناحية العملية وهو استعداد مصر وتوافر القدرة لديها على تركيز مواردها الاقتصادية فى هذا البرنامج الانشائى الضخم .

" ولم تكن التطورات التى شهدتها الشهور السبعة التالية ملائمة لنجاح المشروع وعلى هذا انتهت امريكا الى انه من غير المعقول فى الظروف الحاضرة ان تشترك فى المشروع . اذ لم يتم الاتفاق بين الدول المشتركة فى مصادر مياه النيل كما ان مقدرة مصر على تخصيص موارد كافية تضمن نجاح المشروع باتت اكثر افتقارا الى التوكيد مما كانت عليه عند تقديم العرض .

بحث الانتفاع بموارد النيل

واستطرد البيان فقال . " ان هذا القرار لا يعكس او ينم عن اى تغيير فى العلاقات الودية التى تربط الحكومة الامريكية والشعب الامريكى بمصر حكومة وشعبا . ولا تزال امريكا تهتم اهتماما بالغا بسعادة الشعب المصرى ورفاهيته واستثمار النيل . وهى مستعده للبحث فى الوقت الملائم وبناء على طلب الدول الواقعة على النيل فى التدابير التى قد تتخذ للانتفاع بموارد النيل على وجه افضل لمصلحة شعوب المنطقة .

مساعدة مصر اقتصاديا

وختم البيان بانه فضلا عن ذلك لا تزال الولايات المتحده على استعداد لمساعدة مصر فى جهدها لتحسين احوال شعبها الاقتصادية فى هذه المسائل بوساطة وكالاتها المختصة فى نطاق الاموال التى يعتمد عليها الكونجرس "

امور كثيرة حدثت

هذا وقد سئل المستر دالاس قبل صدور ذلك القرار عن رأيه فيما صرح به السفير المصرى عقب

عودته من القاهرة من ان مصر مستعدة لقبول ما عرضناه من قبل بشأن تمويل السد العالى وهل امريكا على استعداد للمضى فى هذا العرض الآن ؟

فأجاب يقول لست اميل الى الاجابة عن هذا السؤال قبل مقابلة السفير وهذه المقابلة ستتم فيما اظن بعد ظهر غد وكل ما استطيع ان اقول ان امورا كثيرة قد حدثت منذ قدمنا عرضنا ومن المستصوب اخذ هذه الامور بل انها ستؤخذ فعلا بعين الاعتبار اثناء الحديث الذى سيجرى بينى وبين السفير .

مصر لم تلتزم لشىء لروسيا

وكانت الظنون حتى هذا الاسبوع توحى بان مصر قبلت الشروط الروسية التى عدلها سيو ديمترى شيبيلوف وزير الخارجية الروسية عند زيارته للقاهرة فى الشهر الماضى تعديلا كبيرا فى مصلحة مصر ، يقضى بسحب الاقتراح الروسى بان تبنى روسيا ذاتها السد وبعرض بدلا منه تقديم المعونة الليلة بشروط مغرية كتقديم عملات تستطيع بها مصر شراء المواد التى تحتاج اليها فى اسواق العالم .

وقد تلاشت هذه الظنون فى نهاية الاسبوع حين علم ان الرئيس جمال عبد الناصر لم يرتبط بالتزامات فى محادثاته مع سيوشيبيلوف وقال ان المسألة يمكن ان تثار مرة اخرى عند زيارته لموسكو فى الشهر القادم .

بريطانيا تؤيد امريكا

وفى برقية من لندن لمراسل الاهرام الخاص ان بريطانيا انضمت الى الولايات المتحدة الامريكية واعلنت ان عروض الغرب لتمويل السد العالى سيعاد النظر فيها وقد قال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ان هذه العروض سيعاد النظر فيها فى ضوء التطورات التى وقعت فى مصر منذ تقديم هذه العروض .

تأييد لدلاس

واستطرد المتحدث قائلا ان بريطانيا تؤيد المستر دالاس فى موقفه من مشروع السد العالى وانه لا بد من بحث مقدرة الاقتصاد المصرى .

وقد ابلغ دالاس انطونى ايدن نتائج محادثاته مع السفير المصرى بعد انتهائها مباشرة وعلى اثر ذلك بحث ايدن مع سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية وبعض الوزراء تطورات الموقف فى ضوء تقرير دالاس ثم قرروا سحب العرض البريطانى .

العرض البريطانى قائم

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ان العرض البريطانى لا يزال قائما من حيث المبدأ ولكن لابد من بحوث اخرى بسبب التطورات المختلفة فى مصر .

ونفى المتحدث ان للاعتبارات السياسية دخلا فى تقدير بريطانيا للموقف وقال ان هناك اعتبارا واحدا فى نظرها وهو مقدرة مصر الاقتصادية وانه ليس هناك ما يدل على حدوث اية اتصالات بين بريطانيا ومصر فى لندن حول تمويل مشروع السد العالى .

صفقة الاسلحة التشيكيـــــة

ويعود الشك فى مقدرة مصر على استخدام قدر كاف من مواردها الاقتصادية يضمن نجاح مشروع السد الى الالتزامات التى ارتبطت بها لدفع ثمن الاسلحة التى حصلت عليها من وراء الستار الحديدى وقد ذكر المتحدث بلسان الخارجية البريطانية ان صفقة الاسلحة المصرية مـــــع تشيكوسلوفاكيا تمت قبل ان يعرض على مصر المعونة الخاصة بسد اسوان ولكن لعل ملابساتهـــا الاقتصادية اتضحت منذ ذلك الحـــــين .

.....

مذكرات

رد على بيان الحكومة الامريكية

عن السد العالى

١ ــ مدة تنفيذ السد :

ذكر البيان أن مدة الانشاء للسد تتراوح بين ١٢ الى ١٦ سنة وهذا خلاف الواقع اذ أجمع الخبراء العالميون ــ بما فيهم الخبراء الامريكيون ــ بأن المدة اللازمة لانشاء السد هى حوالى تسع سنوات كما تقدمت بعض الشركات الامريكية بعروض لتنفيذ السد فى مدة أقصر من ذلك .

كما لايخفى أنه اعتبارا من السنة الرابعة أو الخامسة من الشروع فى التنفيذ تبتدئ الفوائد المادية تعود على البلاد نتيجة لانشاء السد ولاتقل الفائدة المباشرة اعتبارا من السنة الخامسة عن عشرين مليونا من الجنيهات سنويا .

هذا فضلا عن أنه بمجرد الشروع فى تنفيذ السد العالى ستتحسن اقتصاديات الكهرباء المولدة من خزان أسوان الحالى وبالتالى فى مشروع مصنع السماد بأسوان بما يعود على المصنع وادارة كهرباء خزان أسوان بما لايقل عن اثنين مليونا من الجنيهات سنويا .

وان جميع هذه المستندات واضحة فى البيانات التى تقدمنا بها للبنك الدولى ولمندوبى الحكومتين الامريكية والبريطانية وستزداد الفائدة التى تعود على الاقتصاد القومى تدريجيا حتى تصل الى سبعين مليونا من الجنيهات سنويا على أقل تقدير بعد السنة العاشرة من البدء فى تنفيذ السد .

ويستمر أثر السد العالى على الاستمرار فى زيادة الدخل القومى فى الربع قرن التالى حتى تتم الاستفادة نهائيا من جميع الفرص الزراعية والصناعية التى يتيحها انشاء السد العالى حتى يبلغ تأثيره على الدخل القومى بما لايقل عن ٣٥٠ مليونا من الجنيهات سنويا .

٢ — تقدير تكاليف المشروع بمليار وثلثمائة مليونا من الدولارات

لقد أقر الخبراء أن تكاليف انشاء المشروع فى السنوات التسع الاول هى حوالى ٦٠٠ مليونا من الدولارات شاملة توليد الكهرباء وتوصيلها الى القاهرة وتحويل الحياض وشق الترع والقنوات الرئيسية لاصلاح أل ٤٠٠ ألف فدان الاولى .

وان تكاليف المرحلة الثانية — والتى يمكن تنفيذها حسب رغبتنا — تبلغ حوالى ١٥٠ مليونا من الدولارات شاملة الزيادة فى توليد الكهرباء وتقوية الخط الكهربائى الى القاهرة وشق الترع والقنوات الرئيسية اللازمة لاصلاح ٦٠٠ ألف فدان أخرى .

هذه هى التكاليف الحقيقية لكل من المرحلة الاولى والمرحلة الثانية من المشروع — ولقد حاول البيان الامريكى اظهار التكاليف بمايزيد عن ذلك كثيرا بأن أضاف الى التكاليف الاصلية المتقدم ذكرها تكاليف الخدمات الاجتماعية من مستشفيات ومدارس وطرق وكذا تكاليف انشاء المصانع واصلاح بعض الاراضى ، وهذه كلها لايمكن أن تعتبر جزاء من تكاليف المشروع الاصلى ، اذ من المعروف أن جزاء من الخدمات ستقوم به الدولة تدريجيا فى حدود الميزانية العادية التى ستزداد مواردها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الناتجة من تنفيذ السد العالى — كما وأن انشاء المصانع واصلاح بعض الاراضى سيتكفل به نشاط الافراد — والجماعات والشركات ، وذلك أسوة بماتم فى جميع المشروعات المماثلة فى أنحاء العالم وفى أمريكا بالذات .

وقد أوضحنا هذه البيانات بالتفصيل للبنك الدولى ومندوبى الحكومتين الامريكية والانجليزية .

مما سبق يتضح أن الغرض الاساسى من تطويل مدة التنفيذ وزيادة تقدير التكاليف على النحو الوارد فى البيان الامريكى هو المبالغة فى اظهار المشروع بمظهر الضخامة حتى يظهر عجز الموارد المصرية وحدها عن تنفيذه .

٣ — يقول البيان الامريكى أن " العرض الذى قدم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ يقضى بأن تمنح الولايات المتحدة مصر معونة لتمويل المشروع فى بعض مراحله الاولى التى ستقتصر أثارها على مصر وحدها ".

هذا ماجاء بالبيان الامريكى مع أن :

أ — جميع خبراء البنك الدولى وخبراء وزارة الخارجية الامريكية والبريطانية يعلمون بأن المرحلة الاولى التى قدمت المعونة لانشائها تؤثر تأثيرا كاملا على اغراق منطقة حلفا بالسودان وأنها ترتب لمصر زيادة فى كمية المياه المخزونة لاتقل عن ستة مليارات من الامتار المكعبة سنويا فضلا عما يستلزمه ذلك من قيام مصر باستغلال ثلاثة مليارات أخرى من مياه الفيضان على الاقل (على أساس التخزين السنوى) .

ب — يعلم الخبراء جميعا أن المرحلة الاولى تستلزم ضرورة اتمام المرحلة الثانية للسد لضمان سلامته — ولهذا كان العرض المشترك يحتوى الوعد بالمعاونة فى اتمام المرحلة الثانية .

ومن ذلك يتضح أن الحكومة الامريكية والحكومة البريطانية والبنك الدولى يعلمون أن انشاء المرحلة الاولى من السد يعنى من أول الامر اغراق الاراضى بالسودان وترتب حقوقا لمصر على مياه النهر تبلغ حوالى تسعة مليارات من الامتار المكعبة سنويا .... فأين هذا من الادعاء بأن ماعرضوه لتنفيذ المرحلة الاولى لايؤثر الا فى مصر وحدها ؟؟

٤ — أما عن مقدرة مصر على تركيز مواردها الاقتصادية فى هذا البرنامج الانشائى الضخم فنعتقد أنه اذا كان قدحدث أى تغيير فى هذا الشأن فى السبعة شهور الماضية فانه مما لاشك فيه أن هذا التغيير كان الى الاحسن — وعلى العموم فاننا نترك لوزارة المالية الرد على هذه الناحية من البيان — فلديها من الحقائق والارقام مايدحض كل افتراء فى هذا الشأن .

٥ — هذا وجدير بنا أن نلفت النظر الى ماجاء فى البيان " بأن أمريكا مستعدة للبحث فى الوقت الملائم وبناء على طلب الدول الواقعة على النيل فى التدابير التى قد تتخذ للانتفاع بموارد ماء النيل على وجه أفضل لمصلحة شعوب المنطقة " .

فهذه محاولة أخرى مستترة من أمريكا وانجلترا لانشاء لجنة دولية للاشراف على مياه النيل — الغرض منها التحكم فى مصالح الشعوب الواقعة فى حوض النهر .

أما قولهم " الانتفاع بموارد مياه النيل على وجه أفضل لمصلحة شعوب المنطقة " فالغرض من التشكيك فى أفضلية وأولوية مشروع السد العالى على المشروعات الاخرى — بعد أن سبق لهم الاقتناع التام بسلامة هذا المشروع من جميع نواحيه والا لما تقدموا بعرضهم للمساعدة فى انشائه — ولاشك أن ماترمى اليه أمريكا من هذا القول ليس الا اثارة المخاوف والشكوك لدى السودان وقيام الخلاف بينها وبين مصر حتى يتعطل المشروع — فان لم يُجد قولهم هذا فى السودان فهم يأملون فى أوغندا والحبشة لتوصيلهم الى غرضهم الاول وهو تعطيل المشروع والضغط السياسى على مصر .

وثمة نقطة جديرة بالاعتبار فى هذا الشأن وهى أن تنفيذ مشروع السد العالى لايؤثر فى قليل أو كثير على أوغندا وأن جميع مياه النيل الابيض المستغلة حاليا تعتبر حقا مكتسبا لمصر والسودان فقط وليس لاى دولة أن تطالب بأى نصيب من الايراد المستغل حاليا .

وقد يكون الغرض من اقحام أوغندا فى هذا الموضوع هو اجبار مصر على البدء فى مشروعات أعالى النيل كما سبق أن أصر على ذلك الخبراء الانجليز بالسودان ، وذلك لما يعود على المستعمرات البريطانية من الفائدة .

ومعلوم أن البدء بمشروعات أعالى النيل قبل مشروع السد العالى معناه تحديد فائدة مصر من الوجهة المائية للتوسع الزراعى وحرمانها كلية من القوة الكهربائية المترتبة على تنفيذ السد العالى .

أما الموقف بالنسبة للحبشة فانه من المعلوم أن كميات المياه التى تلزم للحبشة لرى أراضيها داخل حوض النهر هى كميات قليلة لاتذكر ، كما أن مشروع السد العالى لايؤثر اطلاقا على مشروعات توليد الكهرباء فى الحبشة ، أما اذا كان مايهدف اليه البيان الامريكى من اقحام الحبشة هو تحويل مياه النهر واستخدامها خارج حوضه فى أراضى الحبشة ، فان ذلك يخالف أبسط القواعد الدولية المرعية للاستفادة من مياه الانهار .